عدد المباني غير المرخّصة التابعة للمدن بحوالى ٢٥٠٠ مبنى.

يتضح ان مشكلة البناء غير المرخّص في الضفة الفلسطينية متفاقمة، كما هي في الوسط العربي في اسرائيل، حيث جاء في تقرير لجنة حكومية، شُكّلت العام ١٩٨٦ لدرس ظاهرة البناء غير المرخّص في الوسط العربي في اسرائيل، والتي تعرف بلجنة ماركوفيتش، ان هناك ١١١٣٣ مبنى غير مرخّص في هذا الوسط[٢٣]. وان ظهور مشكلة البناء غير المرخّص في الضفة، أو في الوسط العربي في اسرائيل، الدافع اليها، بالاساس، سياسة التخطيط الاسرائيلية وممارسات دوائر التنظيم. وهذه المباني المقامة بدون ترخيص مهدّدة بالهدم، وهذا ما يحدث، الآن، في الضفة الفلسطينية ، وسوف نستعرضه في ما يلي.

هدم المباني

لا تتوفّر، بين أيدينا، وثائق تبيّن، بدقة، عدد المباني التي هدمت في الضفة، بحجة عدم الترخيص، طوال فترة الاحتلال. وعلى الرغم من ذلك، هناك تقديرات حول عددها. فمثلاً، قدّرت دراسة، اعدتها نقابة المهندسين الفلسطينيين في القدس، ان ٤٤٢٥ مبنى في الضفة تمّ هدمها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧/٦/١١ وحتى ١٩٧٤/٦/١١[٢٤]. وهذا الرقم يشمل المباني التي هدمت بحجة عدم الترخيص، والمباني التي هدمت بعد الحرب، لكنها لا تشمل المباني التي هدمت في منطقة غور الاردن وقرى عمواس ويالو وبيت نوبا.

ولقد جاء في تقرير مراقب الدولة الاسرائيلي، العام ١٩٨٠، انه تمّ اصدار ١٧٠٠ اخطار بالهدم لمواطنين اقاموا مباني مخالفة للقانون خلال العام ١٩٧٩/١٩٨٠، وانه، خلال ثلاثة شهور (تشرين الاول ـ اكتوبر وتشرين الثاني ـ نوفمبر وكانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٠)، تمّ هدم عشرين مبنى، بحجة عدم الترخيص[٢٥]. وفي تقرير آخر لمراقب الدولة، العام ١٩٨٦، أُشير الى ان معطيات دائرة التفتيش التابعة لدائرة التنظيم المركزية تشير الى ان هناك ما يزيد على الفي مبنى غير مرخّص، وتمّ اخطار اصحابها بالهدم. وخلال العام ١٩٨٥، قرّرت «لجنة الهدم»، التابعة لدائرة التنظيم المركزية، هدم ١٠٨ مبان غير مرخّصة، هدم منها ٤٩ مبنى فقط[٢٦]. ولقد تبيّن لنا، من دراسة الاحداث، ان هدم المباني غير المرخّصة في منطقة الضفة في ارتفاع ملحوظ منذ نهاية اعداد المخططات الهيكلية والمحلية للقرى الفلسطينية، التي أعدّها المخططون الاسرائيليون العام ١٩٨٢. وبدأت ترتفع، ارتفاعاً ملحوظاً، خلال العام ١٩٨٧. وارتفعت، ارتفاعاً حادّاً، منذ بداية الانتفاضة.

وعلى الرغم من عدم توفّر المعطيات الدقيقة عن عدد المباني التي تهدم، بحجة عدم الترخيص، حاولنا الاعتماد على ما تنشره الصحف اليومية في الاراضي المحتلة عن عمليات الهدم، على الرغم من علمنا بأن عدد المباني التي تهدم أكثر من عددها الذي ينشر. وفعلاً، فقد صرّح وزير الدفاع الاسرائيلي، بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٣، رداً على استجواب في الكنيست طرحه عضو الكنيست حاييم رامون، بأن ١٩٦ مبنى غير مرخّص هدمت خلال العام ١٩٨٦، وهدم ١٩٧ مبنى في العام ١٩٨٧، وهدم ٥٠٥ مبان، بحجة عدم الترخيص، في سنة ١٩٨٨، وهي السنة الاولى من الانتفاضة[٢٧].

يلاحظ من تصريح وزير الدفاع الاسرائيلي الارتفاع الحادّ في عدد المباني التي تهدم، بحجة عدم الترخيص، خلال الانتفاضة. وهذه المعلومات لم تذكر في الصحف، بل ذكرت الصحف ان ٢٣٠ مبنى هدمت بحجة عدم الترخيص، خلال السنة الاولى من الانتفاضة. وهكذا، فاننا نلاحظ السرية والتعتيم اللذين يرافقان عمليات هدم المباني غير المرخصة في الضفة الفلسطينية. وفي الجدول الرقم ٢